مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9553

الثلاثاء، 20 شباط/فبراير 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة رودريغيز – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد سون تشي تشيانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيبس
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن الحالة التي تثير بالغ القلق في محيط ساكي وغوما في مقاطعة كيفو الشمالية، حيث تصاعدت الأعمال العدائية بين حركة 23 مارس والقوات الكونغولية على نحو كبير منذ انتهاء وقف إطلاق النار في 28 كانون الأول/ديسمبر 2023. ومنذ 28 كانون الثاني/يناير، اشتد القتال بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عدة مناطق، وتوسعت حركة 23 مارس بشكل أكبر جنوبا، مما أدى إلى نزوح مزيد من السكان نحو غوما وكيفو الجنوبية. وفي 12 شباط/فبراير، تسببت هجمات حركة 23 مارس في إعادة تمركز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية شرق مدينة ساكي. وحافظت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواقعها الدفاعية غرب ساكي على الرغم من تعرضها لإطلاق النار واستهدافها. وفي الوقت الذي أتكلم فيه، لا تزال مدينة ساكي تحت سيطرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأدى القتال إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وخلال الأعمال القتالية التي وقعت في 12 شباط/فبراير، تعرض موقعان للنازحين داخليا لنيران غير مباشرة. وقتل ثلاثة أطفال وامرأة ورجل، بينما أصيب كثيرون آخرون بجروح أو شُردوا حديثا. والظروف بائسة في مواقع النزوح الشديدة الاكتظاظ في غوما وحولها. وقد لجأ أكثر من 400 000 نازح الآن إلى المدينة، بما في ذلك 65 000 شخص في الأسبوعين الماضيين، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حالات الكوليرا بسبب نقص مياه الشرب المأمونة ووسائل النظافة الصحية الكافية والصرف الصحي. وتؤدي القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الأراضي التي تسيطر عليها حركة 23 مارس إلى عزل غوما عن الأراضي الداخلية وتعطيل سلاسل الإمداد الغذائي. وأسعار السلع الأساسية في غوما آخذة في الارتفاع، مما يزيد من خطر حدوث اضطرابات عامة. وفي هذا السياق الصعب، زادت حوادث العنف التي تستهدف الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني زيادة كبيرة خلال الربع الأخير من عام 2023. وعلى الرغم من تلك التحديات، لا يزال الشركاء في المجال الإنساني مصممين على البقاء وتقديم الخدمات.

وأدى نقل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الجبهة التي توجد فيها حركة 23 مارس إلى تفاقم الفراغ الأمني في مناطق أخرى من مقاطعة كيفو الشمالية، ولا سيما بيني ولوبيرو ووالیكالي، واجتذب مقاتلين جدد، ولا سيما من كيفو الجنوبية. والجماعات المسلحة، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة وجماعات الماي ماي وفصائل نياتورا والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، هي المستفيد المباشر من هذا التمركز للقوات، وهي ترتكب بشكل متزايد انتهاكات وتجاوزات حقوقية، بما في ذلك حالات الإعدام بإجراءات موجزة والإصابات والاختطاف والاستيلاء على الممتلكات أو تدميرها والتهجير القسري وفرض الضرائب غير القانونية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وتجدر الإشارة إلى أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تظل من بين أسوأ مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وأشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكب في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة 23 مارس التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. ويستمر عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها في الارتفاع، حيث قتل ما لا يقل عن 150 مدنيا منذ استئناف الأعمال العدائية في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بما في ذلك 77 حالة وفاة في يناير/كانون الثاني. وعلاوة على ذلك، واصلت حركة 23 مارس إجبار النازحين داخليا على العودة إلى القرى الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مع استيلائها على المساكن المدنية وتخزين الذخيرة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، وثقنا أنماطا من التجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال في إقليمي ماسيسي وروتشورو.

ولا تزال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه موجات من المعلومات المغلوطة والمضللة فيما يتعلق بدورها في الاشتباكات الجارية. ونفذت حملات إلكترونية تستهدف البعثة بواسطة حسابات على شبكة الإنترنت توجد أساسا خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأسفر ذلك عن أعمال عدائية ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وقيود على حركتهم فرضتها الجماعات المسلحة المحلية وجنود تابعون للحكومة. وفي هذا السياق المشحون جدا، اندلعت احتجاجات عنيفة ضد أفراد الأمم المتحدة وأصولها والسلك الدبلوماسي في كينشاسا في 10 شباط/فبراير، أججها تصور بتقاعس المجتمع الدولي وعدم فعاليته فيما يتعلق بالحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال يوم واحد في كينشاسا وحدها، استُهدفت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 11 حادثا، مما أثر على ما مجموعه 32 موظفا من موظفي الأمم المتحدة تعين على أفرقة الاستجابة السريعة إما إخراجهم أو إنقاذهم. وإلى جانب ذلك، أحرقت مركبتان تابعتان للأمم المتحدة ولحقت أضرار بالغة بثماني مركبات جراء الرمي بالحجارة. وبعد تلك الحوادث، قررت تقييد تحركات الموظفين ودعوت إلى القيام بترتيبات العمل عن بعد. وبعد أن اتخذ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية مجموعة من الإجراءات، خُففت تلك التدابير تدريجيا اعتبارا من يوم السبت الماضي، مع عودة الموظفين الأساسيين إلى المكتب أمس.

ويتعين على البعثة أن تكثف بشكل كبير جهودها في مجال الاتصالات الاستراتيجية لمواجهة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. وقد كان نائبا رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والداخلية داعمين في ذلك الصدد، مسلطين الضوء على دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي لهجوم حركة 23 مارس إلى جانب القوات المسلحة الكونغولية.

(تكلمت بالفرنسية)

ومن الأهمية بمكان التأكيد على خطر امتداد النزاع إلى المنطقة الأوسع إذا فشلت الجهود الدبلوماسية الجارية الرامية إلى تخفيف حدة التوترات وإيجاد حلول سياسية دائمة للنزاع الحالي. وأود أن أشيد بالجهود الدبلوماسية المتواصلة التي يبذلها الرئيس جواو لورنسو، رئيس أنغولا، وأن أعيد تأكيد التزام البعثة الكامل بدعم عمليتي لواندا ونيروبي للسلام. كما أحث مجلس الأمن على إلقاء كامل ثقله وراء مبادرات السلام الإقليمية الجارية وكفالة أن تبدي جميع الأطراف احتراما للقانون الدولي والتزاماتها وأن تعمل بشكل بناء لإنهاء الأزمة الراهنة.

وعلى الرغم من أن تصعيد النزاع في غوما وحولها يشكل مصدر قلق كبير، فإن الحالة الأمنية في مناطق أخرى من كيفو الشمالية وإيتوري وكيفو الجنوبية تثير أيضا قلقا بالغا لدى البعثة. وفي منطقة إيتوري، لوحظ تصاعد كبير للعنف في منطقة دجوغو، حيث تواصل البعثة توفير حماية مادية مباشرة لأكثر من 000 100 مشرد. وفي الأسبوع الماضي وحده، قتل 26 مدنيا نتيجة للتوترات بين فصيلي زائير والتعاونية من أجل تنمية الكونغو. وفي نهاية الأسبوع الماضي، في 16 شباط/فبراير، اعتُرِض 15 مدنيا عائدين من جنازة في قرية تالي، وقتلوا بوحشية ودفنوا في مقبرة جماعية بواسطة تنظيم تحالف الديمقراطيين الكونغوليين. وبعد إخطار قوات البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، نَبشَت الجثث ونقلتها إلى مشرحة بونيا.

ويساورني قلق بالغ إزاء احتمال أن يزداد تدهور الحالة في إيتوري، الأمر الذي يعرض للخطر التقدم الذي أحرزته سلطات المقاطعة والبعثة في دعم عملية السلام الجارية في المنطقة.

وفي إيتوري وشمال كيفو، تواصل القوات الديمقراطية المتحالفة قتل المدنيين واختطافهم، ولا سيما في منطقة تشابي. وعلى الرغم من أن عملية شوجا المشتركة بين قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد علقت بحكم الأمر الواقع، فإن تحالف القوى الديمقراطية بدأ في مهاجمة أهداف عسكرية، بعد تجنبها أي مواجهة مباشرة مع قوات الأمن لمدة عام تقريبا. وفي كيفو الجنوبية، حيث تستعد البعثة للانسحاب في غضون بضعة أشهر، اندلعت اشتباكات بين ميليشيات تويروانيهو وجماعات الماي ماي في جنوب مينيمبوي. وسأسافر الأسبوع المقبل إلى بوكافو وأوفيرا، برفقة مسؤولين من البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وممثلي الحكومة، للتشاور مع سلطات المقاطعات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، بغية تقييم تنفيذ فض الارتباط.

وفي الختام، أود أن أعرب عن عميق امتناني للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة على الشجاعة والتفاني اللذين أبداهما حفظة السلام التابعون لها في تنفيذ ولايتهم بحماية المدنيين، على الرغم من البيئة المتزايدة خطورة. إن استهداف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أمر غير مقبول، وأدعو المجلس إلى ضمان محاسبة المسؤولين عن ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها وأكرر دعم فرنسا الكامل لها.

تدين فرنسا الهجوم الذي شنته حركة 23 مارس في 7 شباط/فبراير على مدينة ساكي والدعم الذي تتلقاه من رواندا، فضلا عن وجود القوات الرواندية على الأراضي الكونغولية. فلا بد من وقف ذلك. ولا بد من احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. لقد تم تجاوز عتبة عندما نُشرت واستُخدمت منظومات مضادة للطائرات، تتجاوز بوضوح قدرات مجرد جماعة مسلحة، على الأراضي الكونغولية. وكذلك يجب ضمان أمن مطار غوما. وفرنسا مقتنعة بأن دعم الجماعات المسلحة، أيا كانت، لن يسهم إلا في التصعيد. ولهذا السبب اقترحت فرنسا، بالاشتراك مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إدراج ستة أفراد جدد من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في قائمة جزاءات الأمم المتحدة، وهو قرار وافق عليه جميع أعضاء المجلس للتو. ويجب على جميع الأطراف الإسهام في خفض التصعيد وبذل كل ما في وسعها للسيطرة على التوترات.

وينبغي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، أن توقف كل تعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، كما التزمت السلطات الكونغولية بذلك. ويساور فرنسا القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية وتدعو جميع الأطراف إلى حماية السكان المدنيين، ولا سيما مخيمات المشردين، وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني. ونكرر إدانتنا لخطاب الكراهية الذي يستهدف مجتمعات معينة، ولا سيما التوتسي.

ولا بد من أن يُستأنف الحوار من دون تأخير. وتدعم فرنسا جهود الشركاء في المنطقة، ولا سيما الولايات المتحدة وأنغولا. وقد رحبنا ترحيبا خاصا باجتماع رؤساء الدول الذي عقد في 16 و 17 شباط/فبراير على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ولن يمكِّن من التوصل إلى حل دائم لهذه الأزمة إلا طريق الحوار واحترام خريطة طريق لواندا وإعادة إطلاق عملية نيروبي.

ويجب على حركة 23 مارس الانسحاب من مواقعها والبقاء داخل مواقع التجميع. ويجب أن يكون انسحاب حركة 23 مارس من المنطقة المحيطة بساكي فرصة لاستئناف جهود السلام. ويجب عمل كل شيء لمنع امتداد الأزمة الحالية إلى المنطقة بأسرها. وقد أدانت فرنسا الهجمات على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية

الكونغو الديمقراطية والجهود الدبلوماسية التي تبذل في كينشاسا وأماكن أخرى في البلد. إن استخدام صاروخ أرض جو لمهاجمة طائرة بدون طيار تابعة للبعثة أمر غير مقبول. وقد أصيب عدد من حفظة السلام بجروح في أعقاب هجوم على طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساورنا القلق أيضا إزاء حملات التلاعب بالمعلومات التي تؤجج هذا العنف. ونرحب بإعلانات السلطات الكونغولية الرامية إلى وقفها وندعوها إلى مواصلة بذل كل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

وأخيرا، تشيد فرنسا بالعمل الحاسم الذي قامت به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والخوذ الزرق التابعون لها. وقد أوضح القتال منذ 7 شباط/فبراير بجلاء أن التنسيق مع القوة الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أمر أساسي ويجب تعزيزه. وتدعم فرنسا البعثة في تنفيذ ولايتها وستواصل البقاء في حالة تأهب لضمان محاسبة مرتكبي الهجمات على حفظة السلام على أعمالهم.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها الشاملة اليوم. كما أرحب بالممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

لقد اجتاحت مستويات مفزعة من العنف المتصاعد والتوتر المستمر شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الأسبوعين الماضيين، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى هجوم حركة 23 مارس في ساكي. وورد أن عشرات المدنيين والعسكريين قتلوا أو جرحوا بسبب القصف المدفعي الثقيل. وشُرِّد أكثر من 135 000 شخص حديثا في الأسبوع الماضي إلى غوما المجاورة، التي غمرتها أصلا أعداد كبيرة من المشردين داخليا. وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تمر بمنعطف حرج في فض الاشتباك، هي أيضا هدف دائم.

ويساور جمهورية كوريا قلق بالغ إزاء تصاعد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتدعو جميع الأطراف إلى احترام سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية. وفي هذا السياق المزعج، نود أن نشدد على أربع نقاط.

أولاً، ندين بشدة حركة 23 مارس وغيرها من الجماعات المسلحة ونحثها على الوقف الفوري لهجومها الذي تشنه في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتحتم على جميع الجماعات المسلحة أن تلقي أسلحتها، وأن توقف الأعمال العدائية بشكل دائم وغير مشروط، وأن تشارك بجدية في عملية نزع السلاح.

ثانياً، يجب على جميع الأطراف أن تشارك بشكل بناء في حوار دبلوماسي لإيجاد حل دائم للعنف المتكرر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بالرئيس لورنسو، رئيس أنغولا، على استضافة مؤتمر قمة مصغر على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، وعلى اتصالاته الثنائية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وفي ذلك الصدد، نحثّ جميع الأطراف على إعادة تأكيد التزامها بعمليتي بناء السلام في نيروبي ولواندا.

ثالثاً، نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات التي استهدفت بعثة منظمة الأمم المتحدة وندينها بشدة، فضلاً عن الاحتجاجات العنيفة الأخيرة التي أدت إلى إطلاق تهديدات ضد موظفي الأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي في كينشاسا، والتي أججتها حملات التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة الواسعة النطاق. إن التصدي لتلك الحملات المناوئة للبعثة أمر بالغ الأهمية، ليس لسلامة حفظة السلام فحسب، بل أيضاً للحفاظ على إرث البعثة الذي دام 25 عاماً ووجود الأمم المتحدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو البعثة إلى أن تعزز اتصالاتها الاستراتيجية بصورة مشتركة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتهيئة الظروف المؤاتية لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة هناك على نحو سلس ومسؤول ومستدام فيما يتعلق بفك ارتباط البعثة.

رابعاً، إن الحالة الإنسانية المتدهورة تبعث على القلق الشديد. إذ يواجه مليونا شخص في غوما خطراً متزايداً يتمثل في انقطاعهم عن الغذاء والإمدادات الأساسية مع محاولة حركة 23 مارس تطويق ساكي، التي تعد صلة وصل حيوية إلى غوما. يزيد ذلك من تفاقم

الخطر على الملايين من الأفراد الضعفاء الذين يقعون بالفعل فريسة للانتهاكات والتجاوزات المؤسفة لحقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني، وتجنيد الأطفال واستخدامهم. وعلى هذا النحو، نشدد على مدى أهمية احترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي الختام، يجب أن تكون حماية المدنيين في طليعة الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لبسط سلطة الدولة إلى جانب فك ارتباط البعثة. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد، بوصفها عضواً في المجلس وشريكاً يعوّل عليه لأفريقيا، دعمها الثابت لعمل الممثلة الخاصة كيتا والبعثة. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل مع جميع الأطراف المعنية للمساعدة في ضمان السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة كيتا على إحاطتها الشاملة. كما أشكر فرنسا على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم، في ضوء النزاع المتصاعد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تدين مالطة الهجوم الذي تشنه حركة 23 مارس، وكذلك أي دعم خارجي ووجود عسكري. ونؤكد من جديد بشكل حاسم حتمية احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. ويساورنا القلق من أن التصعيد العسكري الأخير قد أدى إلى زيادة الإصابات والنزوح، مما يزيد من خطر نشوب نزاع إقليمي مفتوح. وعلى الرغم من ثروة البلد من الموارد الطبيعية، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية معرضة بشدة للهجمات الشرسة. وقد بلغت الحالة مستويات يرثى لها. إذ يشهد البلد احتياجات إنسانية هائلة وأكبر عدد من النازحين داخلياً في القارة. ويحتاج أكثر من 25 مليون شخص إلى المساعدة، مع تأثر النساء والأطفال بشكل غير متناسب. إننا ندين جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك تزايد العنف الجنسي والجنساني. ونُذكّر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق.

وتؤكد الأنشطة التي تقوم بها أكثر من 100 جماعة مسلحة الحاجة الملحة إلى وقف كل الدعم المقدم إلى تلك الجماعات وإجبارها على إلقاء أسلحتها. وقد أيدت مالطة مراراً وتكراراً المبادرات الدبلوماسية الإقليمية الرامية إلى وقف التصعيد ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال الوساطة المناسبة. وسيكون من الأهمية بمكان استئناف جهود الوساطة تلك، وحثّ الأطراف المتنازعة على معالجة مختلف المظالم واستعادة الطريق نحو السلام والاستقرار.

إن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي ما فتئوا داعمين ثابتين لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن الاحتجاجات والهجمات العنيفة الأخيرة التي استهدفت موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، فضلاً عن البعثات الدبلوماسية، هي أيضاً نتيجة لحملات التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة. وتدين مالطة بشدة الهجمات وتدعو إلى إجراء تحقيقات شاملة لمحاسبة المسؤولين عنها. ونؤيد تأييداً تاماً العمل القيّم الذي تقوم به الأمم المتحدة في الميدان والعمل الاستثنائي الذي يقوم به موظفوها. ومع تصاعد النزاع في كيفو الشمالية، فإن الانسحاب المتوقع للبعثة من كيفو الجنوبية بعد أقل من شهرين من الآن هو سيناريو صعب يتعين علينا معالجته. ويساورنا قلق متزايد بشأن سلامة وأمن قوات حفظ السلام في ضوء الهجمات المباشرة لحركة 23 مارس. ويبقى فك ارتباطها التدريجي مرهوناً بالحالة على أرض الواقع وقدرة القوات الكونغولية على التدخل وحماية السكان المدنيين.

ختاماً، ندعو إلى وقف التصعيد وإلى أن تسهم بلدان المنطقة في منع اندلاع حريق إقليمي.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الممثلة الخاصة كيتا على إحاطتها الشاملة وعلى العمل المستمر والهام الذي تقوم به البعثة وعلى شجاعة والتزام حفظة السلام التابعين لها. وأود أن أدلي بأربع نقاط اليوم فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولاً، أود أن أعرب عن قلق المملكة المتحدة البالغ إزاء تفاقم العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندين بأشد العبارات التقدم المستمر للجماعة المسلحة التابعة لحركة 23 مارس الخاضعة

لجزاءات الأمم المتحدة. وندعو الجهات الفاعلة الخارجية إلى إنهاء دعمها للجماعات المسلحة العنيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك حركة 23 مارس. ونشجع جميع الأطراف على استخدام نفوذها على الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لتهدئة التوترات والتوصل إلى وقف للأعمال العدائية.

ثانياً، أودّ أن أنضم إلى الممثلة الخاصة كيتا في التشديد على أهمية الحوار الدبلوماسي، بما في ذلك من خلال عمليتي لواندا ونيروبي للسلام. ومن الحيوي أن تشارك الأطراف مشاركة مجدية في هاتين العمليتين وأن تتخذ خطوات لتهدئة التوترات واحترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

ثالثاً، نشير إلى أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يواجهون بيئة متزايدة الخطورة. ونحثّ جميع الأطراف على احترام حرية تنقل البعثة ونكرر إدانتنا للهجوم الأخير على طائرة عمودية تابعة للبعثة في أوائل شباط/فبراير. إن أي هجمات على المدنيين وحفظة السلام التابعين للبعثة ومكاتب الأمم المتحدة والدبلوماسيين هي أمر غير مقبول. وندعم جميع الجهود الرامية إلى مكافحة المعلومات المغلوطة والمضللة التي تضر بجهودنا الجماعية لدعم السلام والتوصل إلى حل دبلوماسي.

أخيراً، أود أن أعرب عن بالغ قلق المملكة المتحدة إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالعنف لن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف ويشكل خطراً على الأمن والاستقرار الإقليميين. ونحث جميع المقاتلين، بما في ذلك القوات الإقليمية، على احترام القانون الدولي الإنساني واتخاذ تدابير فعالة للحد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون. والحوار أمر أساسي، ونحن نشجع جميع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وموزامبيق وبلدي، سيراليون، فضلا عن غيانا (مجموعة 3+1).

ونود أن نشكر السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها الهامة بشأن التطورات المثيرة للقلق في البلد. ونعرب عن تقديرنا لجهودها الدؤوبة مرة أخرى. ونرحب بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا في هذه الجلسة.

إننا نتابع ببالغ القلق الحالة المتدهورة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في ساكي وغوما بمقاطعة كيفو الشمالية، حيث تفاقمت الحالة الأمنية والإنسانية المتردية بالفعل بسبب الاشتباكات المتصاعدة مؤخراً.

ويمتد الأثر المحتمل لتلك الأحداث المأساوية إلى ما هو أبعد من المنطقة المباشرة ويجب عدم إغفاله. ويحدث ذلك في السياق الذي يجري فيه تنفيذ خطة فك الارتباط الخاصة بالبعثة. ونأمل أن تتخذ تدابير فعالة لتفادي حدوث فراغ أمني، وبالتالي تقدم الجماعات المسلحة، مثل حركة 23 مارس، والقوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وإزاء تلك الخلفية ندين بأشد العبارات أعمال جميع الجماعات المسلحة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحثها على الامتناع عن أعمال تسهم في تصعيد الحالة في الميدان، بما في ذلك تجدد المواجهة العرقية وخطر نشوب نزاع إقليمي. ونحث جميع الجماعات المسلحة على وقف الأعمال القتالية فورا والانسحاب من جميع المناطق المحتلة، على النحو المتفق عليه في عمليتي نيروبي ولواندا بقيادة جماعة شرق أفريقيا.

وندين أي دعم يقدمه أي طرف خارجي لأي جماعات مسلحة تساهم في الأعمال القتالية والقلاقل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وندعو كذلك إلى وقف هذا الدعم. والأهم من ذلك، ندعو الأطراف إلى الامتثال لتلك العمليتين المهمتين، اللتين تظلان مبادرتين سياسيتين إقليميتين موثوقتين، تهدفان إلى حل النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان الإقرار بأن التدخلات العسكرية وحدها لن تؤدي إلى حل شامل للنزاع. وفي حين أنها يمكن أن تكون مفيدة وضرورية في ظروف معينة، لا سيما لحماية المدنيين، فإن معالجة الأسباب الكامنة والجذرية أمر حاسم لتحقيق سلام دائم. ونؤمن إيمانا

راسخا بأن الاستثمار في الحوار والدبلوماسية وفهم المسائل الجذرية المسببة للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أمور أساسية. من خلال الانخراط في محادثات مفتوحة، وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين والبحث عن أرضية مشتركة، يمكننا العمل نحو حل أكثر استدامة وشمولية. كما ندين بشدة الهجوم على موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وممتلكاتها في العاصمة كينشاسا وندعو السلطات الكونغولية إلى ضمان محاسبة جميع المسؤولين المحرضين على هذه الأعمال.

ويساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بسقوط قنابل على مناطق مدنية في ساكي وغوما. ويقدر أن 000 65 من المشردين داخليا يحتمون في تلك المناطق. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، أفادت تقارير عن تشريد ما يقدر بنحو 000 135 شخص من مدينة ساكي باتجاه غوما، عاصمة مقاطعة كيفو الشمالية. ويجب الآن زيادة الضغط على الموارد المحدودة أصلا لاستيعاب المشردين في جميع أنحاء مقاطعة كيفو الشمالية. وتؤدي حوادث التشرد الداخلي هذه إلى تفاقم الحالة المحفوفة بالمخاطر بالفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، البلد الذي يضم أكبر عدد من المشردين داخليا في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يساور مجموعة 3+1 قلق عميق إزاء تقرير اليونيسف الذي يفيد بأن الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية قتلوا وأصيبوا بجروح وتعرضوا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع بمستويات قياسية للعام الثالث على التوالي في عام 2023. وهذا العنف غير مقبول. وندعو جميع أطراف النزاع إلى اتخاذ تدابير لمنع وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

وكما هو الحال في أي نزاع آخر، فإن العديد من المدنيين الأبرياء هم الذين يتحملون العبء الأكبر. ونعرب عن تضامننا مع الرجال والنساء والأطفال الذين ما زالوا يعانون من الأثر الإنساني للنزاع، مما يزيد من الحالة المتردية أصلا. وفي ذلك الصدد، تنضم مجموعة 3+1 إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دعوة جميع الأطراف إلى ضمان حماية المدنيين، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وإنشاء ممرات آمنة لإيصال المعونة. ونكرر كذلك دعوة المانحين الدوليين إلى التعبئة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد إشادة كبيرة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني، الذين، على الرغم من الظروف الصعبة والتحديات الأمنية، يواصلون تقديم المعونة التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك المياه النظيفة والرعاية الصحية والضروريات الأساسية، للمشردين في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

ونحيط علما بنشر القوات الإقليمية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن يسهم دعمها للجيش الوطني الكونغولي إسهاما إيجابيا في استقرار الحالة بمنع تقدم جميع الجماعات المسلحة العاملة في المنطقة. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تعازينا القلبية لأسر وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا على الوفاة المفجعة لضابطين عسكريين شجاعين كانا يؤديان الخدمة النبيلة لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، تكرر مجموعة 3+1 الإعراب عن دعمها الكامل لاستقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ونشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات قوية وحاسمة على جميع المستويات لتحسين الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لنسع جاهدين من أجل مستقبل يسود فيه السلام على النزاع، مع الوحدة في التنوع، تمشيا مع موقف الاتحاد الأفريقي. وتأمل مجموعة 3+1 في التوصل إلى حل سياسي سريع للنزاع وإعطاء الأولوية لسلامة ورفاه المجتمعات المتضررة.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها. وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

إن تجدد الهجمات التي تشنها حركة 23 مارس في كيفو الشمالية ما فتئ يثير قلقا بالغا لنا جميعا. وتترتب على الأعمال القتالية والعنف المتزايدة آثار مروعة على حياة الناس، تتسبب في تدفق هائل للمشردين داخليا وتهدد الأمن البشري. ويجب على حركة 23 مارس وجميع الجماعات المسلحة الأخرى في المنطقة أن توقف فورا الأعمال العدائية

وتلقي سلاحها. والتقارير التي تفيد باستمرار تدفق كمية كبيرة من الأسلحة المتطورة إلى منطقة النزاع تثير قلقا بالغا. وأكرر التأكيد على أن الدعم من أي نوع للجماعات المسلحة لن يؤدي إلا إلى تفاقم انعدام الأمن وزيادة حدة التوترات الإقليمية ويجب وقفه الآن. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وعلينا أن نضع نصب أعيننا دائما أولوية الحلول السياسية من خلال الحوار الشامل للجميع بغية تحقيق السلام المستدام. ويلزم تعزيز جميع المبادرات الإقليمية تمشيا مع الجهود السياسية. وينبغي تنسيق عمليات دعم السلام التي تقوم بها بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والقوات الوطنية الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنسيقا جيدا مع بعضها البعض ومع أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار في المنطقة. لا يمكننا أن نسمح بمزيد من التصعيد في التوترات الإقليمية، ناهيك عن المواجهة العسكرية فيما بين الدول المتجاورة.

ومن المؤسف أن نرى استمرار المعلومات المضللة والمغلوطة ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما ينفر السكان المحليين ويعرض سلامة حفظة السلام للخطر. والأثر بعيد المدى، وقد شوهد جزء منه مؤخرا في كينشاسا في شكل احتجاجات عنيفة. ويجب أن تحاسب سلطات الدولة أولئك الذين يتعمدون نشر مثل هذه المعلومات غير الدقيقة ومفاقمة الانقسام المجتمعي. ونرحب بزيادة جهود التواصل الاستراتيجي التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وينبغي للحكومات المحلية دعمها.

وفي الختام، تؤكد اليابان من جديد التزامها بمواصلة العمل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الشركاء من أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها اليوم وعلى العمل الرائع الذي تقوم به رفقة فريقها في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وهي تحظى بالدعم الكامل لحكومة بلدي. وأود أيضا أن أرحب بممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

يجب أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات فورية لإنهاء القتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتخفيف حدة التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. إن ملايين الأشخاص معرضون بالفعل لأزمة إنسانية خطيرة. ويشكل حجم النزوح وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنساني والمعاناة أمرا مروعا. إن الهجمات التي شنتها حركة 23 مارس المسلحة المدرجة في قائمة جزاءات الأمم المتحدة والمدعومة من رواندا على بلدة ساكي وبالقرب من غوما مؤخرا غير مقبولة. ويجب على حركة 23 مارس وقف الأعمال العدائية على الفور والانسحاب من المنطقة، على النحو الذي التزمت به للقادة الإقليميين.

ويجب على رواندا إنهاء دعمها للحركة. ويجب عليها أيضا أن تسحب القوات الرواندية من الأراضي الكونغولية وأن تزيل فورا جميع منظومات صواريخها أرض – جو التي تشير تقارير موثوقة إلى استخدامها في الاستهداف المتعمد للأصول الجوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإقدام رواندا، وهي مساهم رئيسي بالقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على هذا العمل العدائي ضد بعثة الأمم المتحدة يبعث على القلق العميق ويستدعي تقييما جادا من جانب المجتمع الدولي.

كما ندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كفالة اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي التعارض بين العمليات الجوية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجهود إيصال المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة للحد من خطر الاصطدام في الجو وفي مواقع الإنزال حتى تتمكن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من تقديم الإغاثة بأمان إلى المجتمعات المحلية المتضررة.

وما فتئت الولايات المتحدة تشجب التعاون بين عناصر القوات المسلحة الكونغولية والجهات الفاعلة المسلحة التي أدرجتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة في قوائم الجزاءات، بما فيها القوات الديمقراطية

لتحرير رواندا. ويجب أن توقف جمهورية الكونغو الديمقراطية فورا دعمها للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتنسيقها معها. وندين أي جماعة تعتنق أيديولوجية الإبادة الجماعية ونقر بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا تزال تشكل تهديدا أمنيا كبيرا لرواندا. ويجب على رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تجديد التزامهما بتدابير بناء الثقة المتفق عليها في شهر كانون الأول/ديسمبر والعودة إلى وقف إطلاق النار واتخاذ خطوات سريعة وشاملة ومنهجية لتعزيز محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في هذا النزاع.

وتعرب الولايات المتحدة عن استعدادها لتقديم موارد استخباراتية ودبلوماسية للمساعدة في رصد أي هدنة في القتال يتفق عليها الطرفان. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لاتخاذها خطوات هجومية واستباقية إلى جانب القوات المسلحة الكونغولية لحماية مدينتي ساكي وغوما من خلال عملية سبرينغبوك. ونثني أيضا على جهود حفظة السلام المبذولة لمواصلة التصدي للجماعات المسلحة وحماية المدنيين وتوفير النقل الآمن للنازحين داخليا والعاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المساعدة التي تشتد الحاجة إليها. ولا يؤدي تزايد العنف والتهديدات للمدنيين إلا إلى زيادة المخاطر المحيطة بفك الارتباط بين بعثة الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو منظم ومسؤول ومستدام.

ويجب على مجلس الأمن أن يكون مثابرا في تقييمه لانسحاب البعثة من كيفو الجنوبية وأن يستفيد من الدروس التي نتعلمها للاسترشاد بها في الانسحاب المرتقب من مقاطعة كيفو الشمالية. ووفقا لما تنص عليه خطة فك الارتباط بوضوح، يجب أن تُظهر قوات الأمن التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قدرتها على توفير الاستقرار والأمن للمدنيين مع رحيل حفظة السلام. ومن شأن حدوث فراغ أمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يكون كارثيا، وهو خطر لا ينبغي أن نكون مستعدين لقبوله.

ويساورنا قلق مماثل إزاء الاحتجاجات المناهضة لبعثة الأمم المتحدة وغيرها من المنشآت الدبلوماسية في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك سفارة الولايات المتحدة. ونتفهم إحباطات الشعب الكونغولي الذي يريد السلام ويستحقه. ولكن أود أن أقول بوضوح: إن الولايات المتحدة لا تدعم بأي شكل من الأشكال حركة 23 مارس وقد دعت حكومةَ رواندا مرارا وتكرارا وعلانية إلى إنهاء دعمها لتلك الجماعة. وفرضت الولايات المتحدة العديد من العقوبات على حركة 23 مارس وقادتها، بالإضافة إلى دعم إجراءات الجزاءات التي اتخذتها الأمم المتحدة ضدها.

ونحن ملتزمون بإدراج أسماء الأفراد والكيانات الذين يهددون السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية في قائمة الجزاءات. ويسرنا أن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) ستضيف، اعتبارا من اليوم، ستة آخرين من قادة الجماعات المسلحة إلى قائمة الجزاءات. إن هؤلاء الأفراد مسؤولون عن العديد من الانتهاكات. ولكن لا بد من تحديث الجزاءات وتنفيذها بالكامل لمواجهة تدفق الأموال والأسلحة إلى الذين يؤججون النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسننظر، حيثما أمكن، في طرح أسماء أفراد وكيانات إضافيين لإدراجهم في قائمة الأمم المتحدة. وما زلنا نحث الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلينا في هذه العملية.

تؤيد الولايات المتحدة بقوة سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية والسلام الدائم لجميع أبناء الشعب الكونغولي. ويجب أن تتراجع رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية عن حافة الحرب. وينبغي أن تستأنف أطراف النزاع والجهات الفاعلة في المنطقة على الفور عمليتي نيروبي ولواندا. وتشكل تلك الجهود الدبلوماسية الإقليمية – وليس النزاع العسكري – السبيل الوحيد نحو حل تفاوضي ولتحقيق السلام المستدام.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا على إحاطتها وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

إن سلوفينيا تدين بشدة الهجمات التي شُنت مؤخرا على موظفي الأمم المتحدة ومرافقها في كينشاسا والهجوم على إحدى طائرات

الهليكوبتر التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة كيفو الشمالية والهجمات على البعثات الدبلوماسية وموظفيها. ونحث السلطات الكونغولية على إجراء تحقيقات شاملة في أعمال العنف المذكورة وضمان محاسبة المسؤولين عنها. فالعنف المتصاعد، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يهدد استقرار البلد والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى عموما. ونلاحظ مع القلق تصاعد التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وندعو البلدين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في أعمالهما والسعي إلى إيجاد حل من خلال الوسائل السلمية.

وأود أن أشدد على النقاط التالية:

يجب أن ينتهي العنف. وندعو جميع أطراف النزاع إلى وقف الأعمال العدائية فورا واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتمسك بهما وإلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن وبلا عوائق إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ويتسبب النزاع في نزوح واسع النطاق وتفاقم الجوع وسوء التغذية بمعدلات مثيرة للقلق.

وننديد بشدة بالتصاعد الأخير في عدوان الجماعات المسلحة في مقاطعة كيفو الشمالية، ولا سيما حركة 23 مارس، والذي يزيد من حدة عدم الاستقرار في المنطقة وخارجها. ولا بد من الانسحاب الفوري والكامل للجماعات المسلحة من المناطق المحتلة، بما في ذلك حركة 23 مارس. ويجب احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن الأعمال العسكرية لا يمكن أن تؤدي – ولن تؤدي – إلى إنهاء النزاع. ونشدد على الحاجة الملحة إلى تجديد الالتزام بالتوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويظل التعاون الإقليمي، الذي تيسره أطر كالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، عاملا أساسيا. وتتوقف أهمية المساعي الإقليمية وفعالية عمليتي لواندا ونيروبي، من بين أمور أخرى، على إقامة حوار حقيقي.

أخيرا، يستدعي تصاعد الأعمال القتالية في الآونة الأخيرة وانسحاب بعثة الأمم المتحدة من جمهورية الكونغو الديمقراطية اهتماما دقيقا. وضمان تنفيذ الانسحاب بطريقة آمنة ومنظمة ومسؤولة وتدريجية ومستدامة أمر بالغ الأهمية. ويجب ألا يؤدي الانسحاب إلى فراغ أمني يمكن أن يفضي إلى تفاقم الحالة المتردية بالفعل ويسبب المزيد من عدم الاستقرار. لقد أكدت الهجمات الأخيرة على البعثة مدى أهمية التصدي للحملة الواسعة من المعلومات المغلوطة والمضللة. وندعو جميع السلطات المعنية إلى التصدي بفعالية لتلك الحملات ضد البعثة.

إن تعقد النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجعل الطريق نحو السلام صعبا، ولكنه حاسم لاستعادة الاستقرار في البلد والمنطقة. وتظل سلوفينيا ملتزمة بالسلام والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا على إحاطتها. ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

إن تدهور الحالة الأمنية مؤخرا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يبعث على القلق الشديد. ويساورنا القلق إزاء الاشتباكات المسلحة العنيفة بين القوات المسلحة الكونغولية وحركة 23 مارس المسلحة غير المشروعة. ونتيجة لتجدد الهجمات، استعادت تلك الجماعة تقريبا جميع المواقع التي سلمتها طواعية في آذار/مارس 2023 بعد وقف إطلاق النار. إننا ندين قصف المدن والقرى ومخيمات المشردين داخليا، حيث وقعت إصابات بين المدنيين. وندعو إلى إزالة الحواجز عن طرق الإمداد البري المؤدية إلى غوما. فقد أدت كل تلك الإجراءات بالفعل إلى أزمة إنسانية وزيادة حادة في عدد المشردين داخليا، الذي تجاوز 7 ملايين شخص. ومن الواضح أن الحالة في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر سلبا على منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

إننا ندعو كل الجماعات المسلحة غير القانونية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إنهاء العنف وإلقاء أسلحتها والمشاركة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من دون شروط مسبقة.

ونشيد بالدعم الذي تقدمه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى كينشاسا بغية التغلب على الأزمة. فالجهود المشتركة تعكس التزاما بمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ومن المهم ضمان المستوى اللازم من التنسيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحديد الطرائق الفعالة للعمل المشترك للتغلب على عدم الاستقرار. ونحن على استعداد لمناقشة المعايير التي يمكن للبعثة أن تقدم وفقها مستوى معينا من المساعدة للقوات الإقليمية.

وفي نفس الوقت، نعتقد أن الحلول السياسية وحدها هي التي ستؤدي إلى وقف شامل للأعمال العدائية وتهيئة ظروف حقيقية لتحقيق استقرار دائم. وتحقيق نتائج ملموسة في إطار عملية لواندا أمر حاسم. ومن المهم تكثيف الوساطة الإقليمية للتغلب على التوترات بين كينشاسا وكيغالي. ونعتقد كذلك أن من الضروري مواصلة تجميع الجهود والمبادرات التكميلية للمساعدة الإقليمية. ومن الواضح أن الأمن والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يصب في مصلحة جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وأي تعاون بين الدول والجماعات المسلحة غير المشروعة يتعارض تماما مع تلك المصالح.

وندعم عمل البعثة وقيادتها. ونعرب عن قلقنا إزاء الأحداث التي وقعت في كينشاسا في 10 شباط/فبراير، عندما نفذت سلسلة من الهجمات ضد أفراد البعثة. ونثق بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ستتخذ، بالتنسيق مع البعثة، جميع التدابير اللازمة لتحقيق استقرار الحالة وضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة. ونتوقع كذلك من الأمانة العامة أن تحلل أسباب تلك التطورات.

إننا مقتنعون بأن وجود البعثة في منطقة النزاع عامل هام لتحقيق الاستقرار. وعند سحب حفظة السلام، من الأهمية بمكان أن نأخذ في الحسبان تطور الحالة في الميدان وأن نتصرف بطريقة مسؤولة خطوة بخطوة. ويجب علينا ألا نسمح بظهور فراغ أمني. ويمكن أن يكون لانسحاب حفظة السلام السابق لأوانه أثر سلبي على حالة المدنيين.

وستواصل روسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، بذل كل ما هو ضروري للمساعدة في حل الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك في المرحلة الحاسمة من انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، بينتو كيتا، على إحاطتها وعلى كل العمل الذي أنجزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل ظروف صعبة. وأرحب بحضور ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

إن تصاعد العنف والحالة الإنسانية في كيفو الشمالية أمر مثير للقلق. فاستئناف الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس يزيد من حدة التوتر في منطقة البحيرات الكبرى. ويؤدي إلى زعزعة عامة للاستقرار داخل حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية وخارجها على حد سواء. وتدين سويسرا الهجوم الذي شنته حركة 23 مارس في ساكي وحولها. وتدعو حركة 23 مارس إلى وقف عملياتها فورا والانسحاب من المناطق المحتلة، على النحو الذي اتفق عليه في خريطة طريق لواندا. ونعرب عن دعمنا الكامل لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

لقد نزح أكثر من مائة ألف شخص، في غضون أيام قليلة، الأمر الذي زاد من حدة الأزمة الإنسانية الكارثية أصلا. ويتفاقم الوضع بسبب عمليات التشريد الجماعي المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف والعنف القبلي وانتشار خطاب الكراهية، ولا سيما ضد السكان الناطقين بالرواندية. ومن الضروري ضمان وصول الجهات الفاعلة الإنسانية من دون عوائق وحمايتها.

ولا بد من وضع حد للتصعيد الجديد للعنف، الذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السكان المدنيين. وفي ذلك السياق، فإن انتشار واستخدام وسائل عسكرية جديدة في القتال في كيفو الشمالية، مثل المركبات المقاتلة المسيرة من دون طيار ومنظومات الدفاع الجوي المتحركة، أمر يبعث على القلق. ونذكر بالتزام جميع الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

وندين الهجمات المباشرة ضد البعثة، بما في ذلك الهجمات ضد الموظفين المدنيين. ففي ظل تلك الظروف، لا يمكن لحفظة السلام التابعين للبعثة أن يوفروا حماية فعالة للسكان المدنيين. وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع هجمات من قبل أطراف فاعلة متعددة، بما في ذلك وازاليندو، على مواقع البعثة في منطقة ساكي. وفي ذلك الصدد، نذكر بمسؤوليات الدولة المضيفة عن تقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة، وفقا للقرار 2589 (2021).

ولا يمكن تحقيق سلام دائم إلا بحل سياسي تفاوضي تشارك فيه جميع الأطراف. ولذلك، فإن الجهود الدبلوماسية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية ضرورية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتظل عمليتا نيروبي ولواندا محوريتين ويجب تنشيطهما على سبيل الاستعجال. ولذلك، نرحب بمؤتمر القمة المصغر الاستثنائي بشأن الحالة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية على هامش الدورة العادية للاتحاد الأفريقي، بمبادرة من الرئيس لورنسو.

وفي ذلك السياق، ندعو جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار. ونكرر نداءنا إلى رواندا بأن توقف فورا كل دعم لحركة 23 مارس وأن تسحب جنودها، الموجودين على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لتقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى وقف تقديم الدعم إلى الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، من قبل بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على دعم سويسرا الكامل للبعثة. وترحب سويسرا بالتصريحات التي أدلى بها وزير الدفاع الكونغولي، والتي أعاد التأكيد فيها على دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية للبعثة. ونحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة تعاونها مع البعثة لضمان تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ ولايتها، وحماية موظفيها ومكافحة المعلومات المضللة عنها.

في مواجهة خطر الاضطرابات الإقليمية، وفي سياق الانسحاب التدريجي للبعثة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية إظهار الوحدة وإرسال إشارة قوية بالتزامه بالسلام والأمن في المنطقة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أنوه بحضور ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها، التي ترسم صورة مقلقة لتفاقم العنف في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وخطر التصعيد الإقليمي.

فقد أدت زيادة التوترات وتدهور الحالة الأمنية إلى موجة جديدة من تشريد آلاف الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في الاحتياجات الإنسانية الماسة أصلا. ويتطلب الوضع أيضا التحقيق في الادعاءات المتعلقة باحتمال وقوع جرائم حرب وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وعنف جنسي وجنساني. فيجب الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولا بد من تهدئة عاجلة للتوترات. ولذلك، فإننا نؤيد دعوة وكيل الأمين العام لعمليات السلام جان – بيير لاكروا إلى الوقف الفوري للقتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى احترام جميع الأطراف لخريطة طريق لواندا التي تركز على إنهاء الأعمال العدائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس. وقد وجهت الدعوة إلى وقف إطلاق النار كذلك بمناسبة مؤتمر القمة المصغر المعني بالسلام والأمن في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي عقد في أديس أبابا في 17 شباط/فبراير، والذي عقدته جماعة شرق أفريقيا وحضره رؤساء دول وحكومات المنطقة وممثلو الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وينبغي دعم الجهود الإقليمية، ولا سيما عمليتي لواندا ونيروبي.

ونشارك في إدانة الهجمات التي ترتكب ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والتهديدات العلنية التي وجهتها حركة 23 مارس ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونرفض نشر معلومات كاذبة بهدف تشويه سمعة البعثة.

في الختام، يعتقد وفد بلدي أن العمل الذي تقوم به البعثة، خاصة فيما يتعلق بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين، يستحق الدعم والتعزيز

وأن أي احتمال أو إبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين يجب تحليله والتحقيق فيه على النحو الواجب والمعاقبة عليه، متى كان ذلك منطبقاً، حتى لا يفقد عمل البعثة مصداقيته أو يتعرض للخطر على نحو غير عادل.

السيد سون تشي تشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

في الآونة الأخيرة، حدث تصعيد للعنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووقع القتال في المنطقة المحيطة بساكي، وهوجم مطار غوما، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى وحدوث نزوح. وتشعر الصين بالقلق إزاء الوضع وتحث حركة 23 مارس وغيرها من الجماعات المسلحة على وقف إطلاق النار فوراً والانسحاب من المنطقة المحتلة. إن القلاقل المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تهدد السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى برمتها. وتأمل الصين في أن تحل الأطراف المعنية خلافاتها من خلال الحوار والتشاور بغية تهدئة الحالة في أقرب وقت ممكن والحفاظ على الأمن المشترك في المنطقة.

وتقدّر الصين جهود الوساطة التي تبذلها منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلى جانب جهود بلدان المنطقة، مثل أنغولا، تحقيقاً لتلك الغاية. وتشير الصين أيضاً إلى أن اجتماعاً لمناقشة تلك المسألة عقد خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير. تدرك بلدان المنطقة التحديات التاريخية والعملية لهذه المسألة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود المنظمات الإقليمية ذات الصلة في إيجاد حل سياسي وتيسير الأداء الفعال لعمليتي نيروبي ولواندا.

ومؤخراً، زار المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، عدة بلدان في المنطقة لتعزيز الحوار البناء بين البلدان المعنية. وتقدّر الصين ذلك الجهد وتأمل أن يجمع المبعوث الخاص هوانغ شيا والممثلة الخاصة للأمين العام كيتا ولايتيهما معاً لدعم العملية السياسية في المنطقة. وتحيط الصين علماً بعملية حفظ السلام التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي نُشرت مؤخراً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتأمل أن تساعد تلك العملية على تعزيز صون الاستقرار الإقليمي وأن يتم تعزيز تنسيقها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة.

تواجه بعثة منظمة الأمم المتحدة مهمة أكثر تحدياً في الحالة الراهنة المعقدة. وتؤيد الصين البعثة، بقيادة السيدة كيتا، في مواصلة الوفاء بولايتها لحماية المدنيين والعمل مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لصون السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للبعثة أن تكفل التنفيذ الآمن والمنظم لخطة فض الاشتباك، في كيفو الجنوبية وغيرها من المناطق، وأن تسلم السلطة على النحو المناسب إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تجنب حدوث فراغ أمني. وفي الآونة الأخيرة، اندلعت مظاهرات ضد الأمم المتحدة في عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومناطق أخرى. وتأمل الصين أن تعزز بعثة منظمة الأمم المتحدة الاتصالات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الأخرى بغية الحفاظ على الثقة والتعاون المتبادلين، مع اتخاذ تدابير فعالة لضمان سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن تحت رئاستكم، سيدتي الرئيسة، فإني أود في البداية أن أؤدي الواجب الطيب المتمثل في تهنئتكم وشكركم على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة العاجلة بشأن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يسعني أيضاً إلا أن أعرب لكم عن ارتياحي، سيدتي الرئيسة، وارتياح وفد بلدي لرؤيتكم تترأسون هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن. وفي الوقت

نفسه، أود أن أنوه بالعمل الممتاز للممثل الدائم لفرنسا خلال رئاسته للمجلس في الشهر الماضي.

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أتقدم بتحية حارة إلى جميع الأعضاء المنتخبين حديثاً، ولا سيما إلى الممثلين الجديدين من أفريقيا، وهما الجزائر وسيراليون. وتتمنى جمهورية الكونغو الديمقراطية لهم جميعاً فترة عضوية مثمرة في مجلس الأمن.

أخيراً، أود أن أعرب عن امتناني للسيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام، على الإحاطة التي قدمتها من فورها وعلى التزامها، مع جميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بخدمة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا يسعني أن أختتم هذه المقدمة دون أن أشيد إشادة صادقة بالبطلين الشجاعين من قوات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اللذين وقعا مؤخراً ضحية لوحشية قوى العدوان. ولن تذهب تضحيتهما سدى. فسيتحقق الهدف، وسيتحرر شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من هذا الاضطهاد الذي طال أمده.

أرجو أن تتحملوني فيما أبدأ ملاحظاتي باستطراد موجز للغاية بشأن مظاهرات 10 شباط/فبراير 2024 في كينشاسا. وإذ أفعل ذلك، أود أن أطمئن المجلس إلى أن حكومة بلدي، التي شجبت تلك الحوادث المؤسفة واستنكرتها بوضوح، قد اتخذت التدابير اللازمة لكفالة وضمان أمن بعثة منظمة الأمم المتحدة وأمن الموظفين والمرافق الدبلوماسية في كينشاسا.

إننا نعقد هذه الجلسة في ظل خلفية الحرب المستعرة بين تحالف الجيش الرواندي – المؤلف من قوة الدفاع الرواندية وحركة 23 مارس – والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الأراضي الكونغولية، على بعد 30 كيلومتراً من مدينة غوما، بالقرب من ساكي في إقليم ماسيسي. إن المعلومات التي لدينا تشير إلى تعزيز لقوة الدفاع الرواندية ما برح جارياً خلال اليومين الماضيين على طول الحدود بين البلدين حول بلدة جيسايني على الجانب الرواندي، وعلى طول الحاجز الكبير صعوداً نحو الحاجز الصغير حتى نقطة العلام 11.

تلك هي الحالة في الوقت الراهن، في أعقاب الهجمات التي شنها تحالف قوة الدفاع الرواندية/حركة 23 مارس ضد الطائرات المسيرة لبعثة الأمم المتحدة في 12 شباط/فبراير، وأعقبها قصف مطار غوما الدولي في 17 شباط/فبراير. ووقع القصف في نفس الوقت الذي عقد فيه اجتماع هام في أديس أبابا بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. عقد الاجتماع بمبادرة من الميسّر الذي عينه الاتحاد الأفريقي، وهو رئيس أنغولا، فخامة السيد جواو لورنسو غونسالفيس، على هامش مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

يشكل ذلك العمل العدواني الرواندي الذي تكرر مرات لا تحصى جريمة دولة بموجب القانون الدولي وانتهاكاً خطيراً لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وهذه الحالة هي السبب وراء أزمة أمنية كبرى أجبرت ما يقرب من 7 ملايين امرأة وطفل على النزوح من ديارهم في أقاليم روتشورو وماسيسي ونيراغونغو. ويجب على المجتمع الدولي بصفة عامة، وعلى مجلس الأمن بصفة خاصة، الإقرار بأن ذلك العدوان حقيقة واقعة والعمل على صون السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

وأود الآن أن أستعرض بعض الحجج الشاملة والملفقة التي قدمتها رواندا لتبرئة ضميرها في ضوء جرائمها وموقفها كبلد معتد، وسأبدأ بمسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

تشير حكومة بلدي إلى أن فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية استطاع، هذه المرة، كشف الغموض المحيط بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأوضح جليا في الفقرة 30 من تقرير منتصف المدة المنشور في 30 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/2023/990) أنه منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2023، نشر جنود من قوات الدفاع الرواندية وحركة 23 مارس في أراضي نيراغونغو، وروتشور وماسيسي مدعومين بعدة أفرقة دعم واستطلاع قتالية بلغ قوامها 250 مقاتلا سابقا من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتعمل تحت قيادة إدارة استخبارات الدفاع الرواندية. وعلاوة على ذلك، تبين روايات الشهود التي جمعت من المقاتلين عقب وقت قصير

من نشر تقرير فريق الخبراء أن السيد بيمينيمانا، المعروف باسم كوبرا، وهو مقاتل سابق في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أعيد إلى رواندا قبل عدة سنوات، يقود حاليا كتيبة تابعة لقوات الدفاع الرواندية منتشرة حول مدينة ساكي في إقليم ماسيسي.

ولذلك، يحق للمرء أن يتساءل عمن بين قوات الدفاع الرواندية أو القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يستفيد حقا من وجود هذه القوة المتبقية من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على الأراضي الكونغولية. لماذا تستخدم رواندا جنود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هؤلاء، وتعيد تدويرهم كما يحلو لها، بينما تصفهم بأنهم يمارسون إبادة جماعية؟ وتبين النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا تشكل بأي حال من الأحوال تهديدا لأمن رواندا. والواقع أن قوات الدفاع الرواندية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا حليفتان تخدمان قضية واحدة – وهي وضع أيديهما على المعادن الاستراتيجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن تفسير ذلك التواطؤ بحقيقة أنه حتى الآن، ولأكثر من عقدين، لم يسجل أي هجوم للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا على رواندا من الأراضي الكونغولية. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن أعضاء هذه القوة الشريرة ليسوا مواطنين كونغوليين، تقترح حكومة بلدي أن ينشئ مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والجماعات الإقليمية آلية مخصصة أو قوة خاصة ترسل إلى الميدان في كيفو الشمالية لتحديد هوية أولئك الأفراد وطردهم من الأراضي الكونغولية. وجمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدة للانضمام إلى هذه المبادرة بغية وضع حد نهائي للجدل الدائر حول هذه المسألة.

وستقول رواندا إنها تتواجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأن هناك تمييزا وخطابا يحض على الكراهية هناك، ولأن هناك خطر ارتكاب إبادة جماعية، ولأنها يجب أن تحمي طائفة التوتسي الكونغوليين. والسؤال الذي يطرح نفسه إذن: من أعطى رواندا تفويضا للتصرف بهذه الطريقة؟ وهذا دليل على وهم رواندا بالعظمة. ويود وفد بلدي أن يشدد على عدم الاتساق في ما يسمى بخطاب الكراهية الذي يزعم أن بعض الكونغوليين يروجون له فيما يتعلق بالناطقين باللغة الرواندية، وأن يشير إلى أن الحالات المعزولة لانتهاكات حقوق الناطقين باللغة الرواندية قد عاقبت عليها بشدة الدوائر المختصة، بما في ذلك عن طريق أحكام قضائية. وعلاوة على ذلك، لم تنتظر الحكومة اتخاذ تدابير لحماية الناطقين باللغة الرواندية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، تمشيا مع قوانين الجمهورية. وعلى أية حال، فإن المشاكل الكونغولية، بغض النظر عن أصولها، لن يحلها إلا الشعب الكونغولي وداخل حدودنا الوطنية، دون أي تدخل خارجي.

إن وهم رواندا بالعظمة يدفعها إلى الاعتقاد بأنها اكتسبت حقا طبيعيا في التدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها مع الإفلات من العقاب. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد بالغت في الجرأة، لدرجة معارضة نشر بعثتي منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – اللتين تدعمان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية – كما لو كانت تشارك في إدارة بلدي. ويود وفد بلدي أن يوضح أن حكومته، بحكم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، حرة في اللجوء، وفقا لاحتياجاتها الأمنية، إلى شراكة ثنائية أو متعددة الأطراف، وليس لأحد الحق في منعها من القيام بذلك أو انتقاد خياراتها السيادية. ولذلك، لا يحق لرواندا أن تعارض الخيارات التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية بحرية في أي مجال، إلا إذا كانت تسعى إلى انتهاك سيادتها، كما ما فتئت تفعل منذ 30 عاما.

وعلاوة على ذلك، فإن حركة 23 مارس ليست جماعة مسلحة عادية؛ بل هي الجناح المسلح لرواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما فتئت رواندا تستخدمه كما يحلو لها منذ ما يقرب من ثلاثة عقود لزعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية من الشرق. ولهذا السبب، وبعد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وهي حركة أنشأتها ودعمتها رواندا بلا هوادة في عام 1998، أنشأت رواندا المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في عام 2006، ومن ثم أخيرا أنشأت أول نسخة من حركة 23 مارس في عام 2009. وبعد هزيمتها في عام 2013، عادت تلك الجماعة المسلحة إلى الظهور في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عندما شن مقاتلون جهزتهم رواندا تجهيزا جيدا

سلسلة من الهجمات المميتة على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة، محتلين زاوية الحدود المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا، مما أدى إلى تفاقم التوترات في المنطقة في وقت كان فيه رئيس الجمهورية، فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، قد بدأ لتوه مشاورات سياسية مع الجماعات المسلحة المحلية بشأن عودتها إلى بلدها، وفقا لبيان ملتقى رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا في نيسان/أبريل 2021. ومنذ ذلك الحين، كثفت هذه الحركة، بدعم من قوات الدفاع الرواندية، عدد هجماتها واستولت على العديد من المواقع التي احتلتها لمدة عامين تقريبا، متحدية بذلك المجتمع الدولي بأسره.

لقد تكلمت بإسهاب عن تطور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يسيطر عليها المعتدون. وتكلمت أيضا عن وهم العظمة الذي أصاب جيراننا المعتدون وحملتهم المروعة في الميدان. وأود، في هذه المرحلة، أن ألخص بياني.

إن العدوان على جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تقوم به رواندا، التي يحتل جيشها بصورة غير مشروعة جزءا من مقاطعة كيفو الشمالية الكونغولية، ويقدم أيضا أنواعا مختلفة من الدعم لحركة 23 مارس الإرهابية بغية زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية، ربما يكون أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الأمنية، في كل من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى. وقد اتخذ المجتمع الدولي عدة مبادرات للسلام، وانبثقت عن عمليتي نيروبي ولواندا خطة لحل الأزمة. وحتى الآن، ظلت تلك المبادرات وتلك الخطة متوقفة لأن القادة الروانديين يتعمدون عرقلتها بمختلف أنواع الأعذار بغية كسب الوقت لتحقيق طموحاتهم الضخمة المتمثلة في إنشاء منطقة نفوذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية يحولونها فيما بعد ذلك إلى مستعمرة للاستغلال والاستيطان من أجل السيطرة على المؤسسات الكونغولية.

ومن حيث المبدأ، ينبغي حرمان بلد مثل رواندا، يدوس باستمرار على القواعد الأساسية للقانون الدولي وقيم ومبادئ ميثاق منظمتنا، من حقه في التكلم في الأمم المتحدة إلى أن يضع حدا لسلوكه المستهجن، مما يعني سحب رواندا الكامل لقواتها من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحث وفد بلدي مجلس الأمن على مطالبة رواندا بسحب قواتها دون شروط من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ووقف كل دعم لإرهابيي حركة 23 مارس ليتسنى إيجاد مخرج.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد روماوكيو (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن هذا الشهر، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ فريقكم على تولي بلدكم رئاسة المجلس. وأود أيضا أن أشكر مقدمة الإحاطة، الممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا، على إحاطتها وأن أشكر أعضاء المجلس على بياناتهم.

إن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد، له تاريخ. وهناك أسباب كامنة ومباشرة يجب معالجتها من أجل إيجاد حل مستدام. وعدم معالجة تلك الأسباب الكامنة والمباشرة للنزاع هو ما يقودنا إلى الحالة الراهنة.

والحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مضطربة حاليا في أعقاب انتهاك وقف إطلاق النار من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة المتحالفة معها، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت الإبادة الجماعية والجماعات المنشقة عنها، وطرد القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا التي كانت قد تمكنت من تأمين وقف لإطلاق النار.

والواقع أن المكاسب التي حققتها مؤخرا حركة 23 مارس تُعزى إلى أعمال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المتحالفة معها بعد طرد القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا التي كانت تشرف على عملية وقف إطلاق النار والانسحاب في إطار مبادرة تم الاتفاق عليها بوساطة إقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، رفضت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تماما مبادرات السلام الإقليمية، بما في ذلك عمليتا نيروبي ولواندا، وقررت أن تبحث عن حل عسكري ليس إلا.

ولذلك، تشعر رواندا بقلق بالغ إزاء تخلي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن عمليتي لواندا ونيروبي، وأيضا، إزاء عدم اكتراث المجتمع الدولي بالحشد العسكري الهائل لجمهورية الكونغو الديمقراطية. والاتجاه الحالي يبعث على القلق ويهدد بتفاقم الحالة المتردية أصلا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما مقاطعة كيفو الشمالية.

وتحتفظ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بخيار الحل العسكري لمشكلة سياسية نعتقد أنه من السهل حلها بمعالجة الأسباب الجذرية والمطالب الأساسية للكونغوليين الناطقين باللغة الكينيارواندية، بما في ذلك الحقوق الأساسية للمواطنة واحترام حقوق الإنسان والحق في العيش على أراضي أجدادهم. ويدل استمرار الحشد العسكري على أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع قوة الإبادة الجماعية الرواندية، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تعتزم طرد مقاتلي حركة 23 مارس، وبصفة عامة، السكان المدنيين الكونغوليين الناطقين بالكينيارواندية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وإجبارهم على أن يصبحوا لاجئين وعلى الانضمام إلى اللاجئين الآخرين الناطقين بالكينيارواندية الذين يقيمون في مخيمات للاجئين بالبلدان المجاورة منذ قرابة 30 عاما.

إن العسكرة وانتشار الأسلحة الذي تنظمه الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتسليح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت الإبادة الجماعية ومرتزقة الميليشيا المسماة وازاليندو وجماعات الماي ماي ضد إخوانهم المواطنين الناطقين بالكينيارواندية، لا يعالجان الأسباب الجذرية للمشكلة بل يؤديان فحسب إلى صب الزيت على النار، مما يزيد من سوء الحالة المتردية أصلا دون داع.

وتود رواندا أن توضح للمجلس أن حماية حقوق الكونغوليين الناطقين بالكينيارواندية والأقليات الأخرى هي المسؤولية الرئيسية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم جدا الإشارة إلى ذلك. وكما يعي المجلس، فإن التقاعس المستمر عن الوفاء بذلك الالتزام قد عرض المنطقة بأسرها لما يقرب من ثلاثة عقود من النزاع وعدم الاستقرار.

وتثير الحالة في كيفو الشمالية قلق رواندا ودول أخرى في المنطقة نظرا لتعزيز التحالف العسكري المؤلف من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمرتزقة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت الإبادة الجماعية والجماعات المنشقة عنها. وهناك أيضا ميليشيا جامحة، أعيدت تسميتها باسم وازاليندو، تضم جماعات الهوتو المتطرفة المسلحة، المعروفة باسم نياتورا، التي شكلتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجيش البوروندي، قوة الدفاع الوطني البوروندية.

وعليه، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل تقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي والمالي لهذه الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت الإبادة الجماعية، حتى تقاتل في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد حركة 23 مارس. ومن الواضح أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت الإبادة الجماعية قد أُدمجت بصورة كاملة في الجيش الكونغولي في إطار سياسات حكومية، وقد أبلغ عن ذلك فريق خبراء الأمم المتحدة مرارا. ومن دواعي القلق البالغ لرواندا إدماج القوة التي أبادت أكثر من مليون من التوتسي الروانديين في القوات المسلحة الكونغولية، ويجب معالجة ذلك الأمر.

ولا يزال ذلك التحالف يستهدف الكونغوليين الأبرياء الناطقين بالكينيارواندية ويتسبب في انتشار العنف وخطاب الكراهية وأعمال القتل بدوافع عرقية، التي ما فتئت تتزايد ويمكن أن تتحول إلى إبادة جماعية أخرى في المنطقة. إننا على شفا كارثة خطيرة جدا في المنطقة بسبب تلك الجماعة المسلحة.

لقد أصبح خطاب الكراهية والنزعة القبلية الفجة السمة المميزة للسياسة الكونغولية في ظل الإدارة الحالية. وفي الوقت الراهن، أصبح التمييز العرقي وعمليات القتل المستهدف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أمرا معتادا. وتناشد رواندا المجلس أن يحاسب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على ترويج وتشجيع انتشار خطاب الكراهية الذي يستهدف جزءا من سكانها. وستواصل رواندا الدعوة إلى

تحقيق المساءلة. ولا يمكن للمجلس أن يواصل التعامل مع الكراهية وعواقبها وكأنها أمر عادي.

ويزيد نشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا من تعقيد الحالة المتردية أصلا. فهذه البعثة ليست قوة محايدة، كما يتضح من التطبيق الانتقائي لولايتها، حيث تستهدف جماعة مسلحة واحدة فقط، هي حركة 23 مارس، وتقاتل في الوقت نفسه إلى جانب الجماعات المسلحة الأخرى المدمجة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت الإبادة الجماعية. وتشعر رواندا بالقلق أيضا إزاء العمليات المشتركة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع الجماعات المتحالفة معها، ومن بينها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت الإبادة الجماعية. وتأخذ رواندا هذا التحالف والهدف منه على محمل الجد تماما.

تعتقد رواندا أن حل النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بسيط جدا ولا ينبغي معالجته إلا بالإرادة السياسية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتلبية المطالب الأساسية للكونغوليين الناطقين بالكينيارواندية، بما في ذلك الاعتراف بحقوقهم الأساسية والمتأصلة في المواطنة ومنحهم، بوصفهم مواطنين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حقوقا سياسية ومدنية وإعادة اللاجئين الكونغوليين الموجودين منذ أكثر من عقدين في رواندا وكينيا وأوغندا إلى وطنهم، والذين تقترب مدة لجوء بعضهم من 30 عاما، وإعادة الجماعات المسلحة التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت الإبادة الجماعية إلى رواندا.

إن موقف رواندا إزاء مشكلة حركة 23 مارس واضح جدا منذ استئناف الأعمال القتالية. لا بد من حل هذه المسألة سياسيا بين الكونغوليين. ولن نقبل بإحالة المشكلة إلى رواندا بالقوة مرة أخرى. وينبغي ملاحظة أن أي حل لا يعالج الأسباب الجذرية للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يدوم. وكما يعلم المجلس، فإن حركة 23 مارس كانت قد هُزمت عسكريا في عامي 2012 و 2013. ومع ذلك، وبعد 10 سنوات، عادت المجموعة المتمردة للظهور، مطالبة بحماية بني جلدتها الذين يتعرضون للاضطهاد. فقد طُردوا من أراضي أجدادهم. وقُتلت حيواناتهم ودُمرت المنازل واغتُصبت النساء والفتيات.

خلال الانتخابات الرئاسية التي اختتمت لتوها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شهدنا خطابا رفيع المستوى مناهضا لرواندا. وعلى الرغم من أننا اعتدنا على استخدام سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية للخطاب المعادي لرواندا كأدوات لحملتها السياسية، فإن الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو ذهب هذه المرة إلى أبعد من ذلك وأعلن عن نواياه لتغيير النظام في رواندا. وهذه مسألة نأخذها على محمل الجد. ونفس التهديدات والنوايا لتغيير النظام في رواندا رددها الرئيس البوروندي إيفاريست نداييشيمي خلال رحلته إلى كينشاسا في كانون الثاني/يناير. ويأتي التصعيد الأخير للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق تلك الإعلانات العلنية الصادرة عن رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي لدعم تغيير النظام في رواندا والتوترات العرقية المتصاعدة في المنطقة.

ويتعين علينا أن نسترعي انتباه المجلس إلى أن رواندا، لصالح السلام، كانت حذرة وتجنبت الرد على الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها الحكومة الكونغولية، بما في ذلك قصف الأراضي الرواندية، وانتهاك الطائرات المقاتلة الكونغولية للمجال الجوي الرواندي، وإطلاق جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية النار عبر الحدود، واستعراض العناصر المسلحة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات وازاليندو على الحدود بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا يخطئن أحد، فرواندا تأخذ على محمل الجد البيانين اللذين أدلى بهما رئيسا جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي لإحداث تغيير في النظام، والدعم المباشر للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تمارس الإبادة الجماعية. ونتيجة لتلك التهديدات المباشرة، عدلت رواندا وضعها وفقا لذلك. ونود أن نشدد على أن أي قوة تتعاون وتدعم بصورة مباشرة أو غير مباشرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت إبادة جماعية تعتبر قوة محاربة لرواندا.

وأود أن أؤكد من جديد أن رواندا تعتقد أن الحلول للتحديات الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن إيجادها في لعبة إلقاء اللوم أو إضفاء الطابع الخارجي على المشاكل الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. تكمن الحلول في الحوار الشامل للجميع والبناء الذي يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ختاما، إن التحديات الأمنية في منطقتنا معقدة، ولكنها قابلة للحل أيضا. إن تضخيم الادعاءات الكاذبة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع عدم مساءلتها أبدا عن تحالفها مع الجماعات المسلحة، التي ارتكبت ولا تزال ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد المدنيين، لا يمكن أن يؤدي إلى حلول. إن دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت إبادة جماعية هو مسألة تتعلق بسياسة دولة، وليس اختيار فرادى الجهات الفاعلة كما يزعم. وإنهاء دعم الحكومة الكونغولية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وضمان تسريحها وإعادتها إلى رواندا مطلب غير قابل للتفاوض. وإذا استمرت كينشاسا في دعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من العناصر المناهضة لرواندا، فإن آليات رواندا الدفاعية والوقائية ستظل قائمة للحماية من انتهاكات حدودنا ومجالنا الجوي والتصدي لأي امتداد إلى رواندا لضمان الأمن الكامل لأراضينا. إن السيادة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية هي أيضا سيادة إقليمية لرواندا. كلاهما مهم؛ لا يمكن أن تكون هذه أو تلك. يجب أن يكون كلاهما. ولن تسمح رواندا أبدا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومؤيديها، بشكل مباشر أو غير مباشر، بإلحاق أي ضرر برواندا أو بشعبنا.

وقبل أن أنهي هذا البيان، أود أن أشدد على أربع نقاط رئيسية.

أولا، إن حماية حقوق وأرواح الكونغوليين الناطقين بالكينيارواندية مسؤولية أساسية تقع على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف متفرجا عندما يتم تطبيع خطاب الكراهية والاضطهاد. لقد حدث ذلك من قبل في رواندا – في عام 1994. وينبغي ألا نسمح بحدوث ذلك مرة أخرى.

ثانيا، إن دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تمارس الإبادة الجماعية هو سياسة دولة، وليس اختيار فرادى الجهات الفاعلة. وهذا تهديد خطير جدا لأمن رواندا وسلامتها الإقليمية ويجب التصدي له.

ثالثا، تأخذ رواندا على محمل الجد تهديدات الحكومة الكونغولية بتغيير النظام في رواندا باستخدام القوة.

رابعا، يجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأمانة وعدل وشفافية لوقف دورة العنف وتحقيق السلام المستدام في المنطقة. لا يمكننا تكرار نفس الأخطاء ونتوقع نتيجة مختلفة.

وتقدر رواندا جهود الوساطة الدؤوبة التي يبذلها القادة الإقليميون، ولا سيما الرئيس جواو لورنسو، رئيس أنغولا، وتؤيد هذه الجهود تأييدا كاملا. ونود أن نشدد على أن رواندا ملتزمة باتخاذ خطوات استثنائية لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقتنا من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): سأتوخى الإيجاز. لدي ثلاث نقاط أود أن أوضحها.

أولا، بين ممثل رواندا للمجلس في بيانه أن رواندا تخشى الإبادة الجماعية، وهو أمر طبيعي. نحن جميعا نخشى الإبادة الجماعية. غير أن هذه الإبادة الجماعية ترتكب في رواندا بين الروانديين. وأود أن أذكر المجلس بأنه لا يوجد في رواندا سوى مجموعتين عرقيتين، وربما ثلاث. ولدينا 450 مجموعة عرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونعيش معا.

لا يمكن لرواندا أن تدعي أنها قادمة إلى بلدنا لحل ما تجري مواجهته من مشاكل عرقية في رواندا. يعارض التوتسي الهوتو في رواندا لأنه على الرغم من أن التوتسي أقلية، إلا أنهم يمسكون بالسلطة

في رواندا ويرغبون في الاحتفاظ بالسلطة على الهوتو. ورواندا لن تفعل ذلك أبدا في بلدي. التوتسي الكونغوليون كونغوليون وليسوا روانديين. ولا يحق لرواندا أن تدعي أنها قادمة لحل المشاكل العرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعبور الحدود. لن نسمح بذلك أبدا. وأحيطوا علما بأن مشاكل التوتسي الكونغوليين سيحلها الكونغوليون داخل حدودنا. ينبغي لرواندا أن تبقى في إقليمها.

ثانيا، يخشى ممثل رواندا الخطابة. وهو يتكلم عن الخطب الرنانة والبيانات والتهديدات الموجهة ضد رواندا، التي يأخذها مأخذ الجد. لكنهم غزوا أراضي بلد ما. إنهم موجودون على أراضي ذلك البلد ومعهم أسلحة وقوات وقاذفات قذائف وصواريخ، ويخافون من الخطابة. لقد أحطنا علما بذلك على النحو الواجب. ينبغي لرواندا أن تسحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وعندئذ لن تضطر إلى خشية الخطاب.

وفيما يتعلق بعرقلة عملية لواندا للسلام، كان الجميع – المجلس على وجه الخصوص – شاهدا على حقيقة أن رواندا، كجزء من أوهام العظمة، واصلت تسليح حركة 23 مارس لعرقلة عملية لواندا، التي كنا جميعا منخرطين فيها. وتمر العملية بمراحل: وقف الأعمال القتالية، وتجميع أفراد حركة 23 مارس، وانسحاب القوات الرواندية من الأراضي الكونغولية، وهلم جرا. لكنهم لم يطيعوا أيا من ذلك. الجميع يعرف الحقيقة. إنه أمر لا يخفى على أحد. رواندا موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لنهب ثرواتنا، المعادن الاستراتيجية الكامنة في باطن أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية. لا لشيء سوى ذلك. كلنا نعلم.

إنهم يخرجون بذرائع كثيرة. أين رأى أحد إساءة معاملة لفرد من التوتسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ أين؟ لدينا 450 مجموعة عرقية. لماذا نسيء معاملة التوتسي؟ هل هم أهم مجموعة في العالم؟ كلا على الإطلاق. لدى رواندا مجموعتان عرقيتان في أراضيها، ولا تعرف كيف تدير أمورهما. ينبغي لهم البقاء حيث هم. لا ينبغي أن تظن رواندا أن بإمكانها إسقاط ما تشهده من صراع بين الهوتو والتوتسي على بلدنا. لدينا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من 450 مجموعة عرقية. لدينا النيليون والبانتو والبيغمي. نعيش جميعا معا في وئام. لما تكون لدينا مشاكل فقط مع التوتسي؟ إن ذريعة رواندا لمجيئها لاستغلال ثروة بلدي لا أساس لها. ما فتئت رواندا تطرح هذه الحجة منذ عام 1996، وهي لا أساس لها. لقد سئم المجلس من سماع رواندا تقول نفس الشيء. يجب على رواندا أن تغادر أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد أصبحت رواندا ثرية بما فيه الكفاية. لكل شيء حد.

رفعت الجلسة الساعة 16/40.